بسم الله الرحمن الرحيم

الإعراب على التوهم بين السماع والقياس

بقلم الدكتور محمد السيد متولى البغدادى
الأستاذ المساعد بقسم اللغويات

الحمد لله رب العالمين ، ومنه نستمد العون والتوفيق ، والصلاة والسلام علي أنبيائه ورسله ، دعاة الهدي ، ومصابيح الرشاد.

وبعـــد :

فإن العربيه تطلق ويراد بها أحد معنيين ، معني عام ، ويراد بها اثنا عشر علما ، جميعها بعضهم في قوله:

نحو وصـرف عـروض بعـده لغه
ثم اشتقاق وقرض الشعر إنشاء
كذا المعانى بيان الخط قافية
تاريخ هذا لعلم العرب إحصاء

فهي : النحو _ والتصريف جزء منه علي ما حاكاه سيبويه عن القدماء ثم استقل علي يد معاذ - والصرف مستقلا ، والعروض ، واللغة ، والاشتياق ، والشعر ، والانشاء في الرسائل ، والمعاني ، والبيان ، والخط ، والقافية ، والتاريخ.

كما تطلق بالمعني الخاص ، ويراد بها النحو والصرف.

وهذا البحث ميدانه [العربيه] بالمعنى الخاص ، وفى قضية من قضاياها ، وهي دراسة ظاهرة الإعراب علي التوهم وهل هي متمشية مع القياس أو غير متمشية ؟ حيث تناولها علماء النحو و الصرف و اتخذوها سبيلا لمعالجة بعض الأساليب التى استعصت علي أقيستهم ، ولم يجدوا لها حلا سواها.

وسوف أسير في هذا البحث على النحو التالي :-

* الإعراب لغة واصطلاحا.
* البواعث التي أدت الي القول بالتوهم.
* ظاهرة التوهم في الدراسات النحوية والصرفية ، وتتبع أبعاده اللغوية.
* الأسباب التي أدت إلي القول به في الإعراب.
* من أول النحاة الذين قالوا بهذا المصطلح؟.
* موقف العلماء من ظاهرة التوهم بعد الخليل وسيبويه.
* بعض الظواهر النحوية التي لها صلة بالتوهم كالخفض علي الجوار ، وموقف النحويين منه .
* خاتمة البحث.

الإعـــراب

للإعراب في اللغة عدة معان ،منها :التبيين ، والتغيير ، والتحبب.

أما التبيين فمن قولهم : أعرب الرجل عن حاجته ، إذاأبان وأوضح ، وفي الحديث : " الثيب تعرب عن نفسها " ،

وقال الشاعر :

وإني لأكني عن قذور بغيرها
وأعرب أحيانا بها فأسارح [١]

وأما التغيير فمن قولهم : عربت معدة الرجل : إذ فسدت وتغيرت.

وأما التحبب فمن قولهم :امرأة عروب : أي متحببة إلي بعلها ، وبذلك فسر قوله تعالي : " عربا أترابا " [٢].
ومن معانيها أننا نقول أعرب الرجل ، أي ملك خيلا عرابا ، فهو معرب ، قال الجعدي :

ويصهل في مثل جوف الطوى
صهيلا تبين للمعرب [٣]

وأعرب الرجل :تكلم بالفصحي ، أو عقلي العربون ،أو ولد له ولد عربي اللون ، أو لم يلحن في الكلام .

قال ابن منظور [٤]: " الاعراب الذي هو النحو إنما هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ ، وأعرب كلامه إذا لم يلحن في الإعراب ".

والإعراب في الاصطلاح : هو تغير العلامة التي في آخر اللفظ ، بسبب تغير العوامل الداخلة عليه ، وما يقتضيه كل عامل. أو هو الأثر الظاهر أو المقدر الذي يجلبه العامل في آخر الكلمة [٥].

فائدة الأعراب :

أنه رمز إلي معني معين دون غيره ، كالفاعلية ، والمفعوليه وسواهما . ولولاه لاختلطت المعاني ، والتبست ، ولم يفترق بعضها من بعض . وهو - مع هذة الفائدة الكبري - موجز غاية الإيجاز ، لا يعادله في إيجازه وإختصاره شيء آخر يدل دلالته علي المعني الذي يرمز له.

فلو أردنا أن ندل علي الفاعلية أو المفعولية في مثل : أكرم الولد الوالد ، لاستعملنا ألفاظا كثيرة ، كأن نقول : إن الوالد هو فاعل الإكرام ، والولد هو الذي ناله الإكرام . . . الخ ، وفي هذا إسراف كلامي وزماني ، وهذة فائدة أخري .

والتغيير الذي يصيب الكلمات في آخرها لغير عامل إعرابي لا يسمي إعرابا ، وذلك نحو ضم النون في قوله تعالي : "فمن أوتي كتابه " [٦] في قراءة ورش ، بنقل حركة همزة " أوتي " إلي ما قبلها ، واسقاط الهمزة.

ونحو الفتحه في دال " قد أفلح " [٧] علي قراءته أيضا بالنقل ، ونحو الكسرة في دال " الحمدِ لله " في قراءة من أتبع الدال اللام ، ونحو قولهم : هذا جحرَ ضبٍّ خربٍ ، بجر خرب للاتباع ايضاً.

ونحو قوله تعالي :

" وكل أمر مستقرٍّ " [٨] بجر مستقر في قراءة أبي جعفر وزيد بن علي للاتباع " لأمر " في أحد تخريجات هذة القراءة. [٩]

فإن هذة الحركات وإن كانت آثاراً ظاهرة في أخر الكلمة ، لكنها لم تجلبها عوامل دخلت عليها ، فليست إعرابا.

قال أبن هشام بعد أن عرف ألإعراب : بانه أثر ظاهر أو مقدار يجلبه العامل في آخر الاسم المتمكن و الفعل المضارع[١٠]. " وقولي : في آخر الكلمة ، بيان لمحل الاعراب من الكلمه ، وليس باحتراز ، إذ ليس لنا آثار تجلبها العوامل في غير آخر الكلمة فيحترز عنها.

فإن قلتَ بلى ، قد وجدت ذلك في " امرىء " و " ابنم " ألاتري أنهما إذا دخل عليهما الرفع ضم آخرها ، وما قبل آخرها ، فنقول هذا امرؤ وابنمٌ ، وإذا دخل عليها الناصب فتحها فنقول: رأيت امرأ وابنماً ، وإذا دخل عليها الخافض كسرهما ، فنقول : مررت بامرىء وابنم .

قال الله تعالى :

" إن امرؤٌ هلك " [١١].

" ماكان أبوك امرأَ سوء " [١٢].

" لكل امرِيء منهم يومئذ شأن يغنيه " [١٣].

قلت : "اختلفت أهل البلدين في هذين الاسمين ، فقال الكوفيون : إنهما معربان من مكانين ، وإذا فرّعنا علي قولهم فلا يجوز الاحتراز عنهما ، بل يجب إدخالهما فى الحد. وقال البصريون ، وهو الصواب : إن الحركة الأخيرة هي الإعراب ، وما قبلها إتباع لها ، وعلي قولهم فلا يصح إدخالهما في الحد" .

البواعث التي أدت إلي القول بالتوهم

كانت هناك بواعث أدت إلى استخدام هذة الظاهرة ، فالدروس النحوية في مراحلها الأولي مرحلة أبي الأسود الدؤلي ونصر بن عاصم ، وعنبسة الفيل ، وعبد الرحمن بن هرمز - كانت تعتمد علي المتابعة الفطرية للمسموع ، ووضع القواعد للامور الظاهرة ، والتي يكثر فى اللسان دورانها.

ولم تنبت بينهم فكرة القياس ، والتي يكثر في اللسان دورانها. ولم تنبت بينهم فكرة القياس ، ولم ينهض ما حدث في عهدهم من أخطار إلي إحداث ثغرة خلاف بينهم ، لقرب عهد القوم بسلامة السليقة.

ولكن الدرس النحوي في المرحلة" التالية" التى بدأت بعبد الله بن أبى إسحق الحضرمى إتجه إلى القياس على أيدى النحاة . وفى إبن أبى إسحق يقول إبن سلام: " كان أول من بعج - فتق - النحو ، ومد القياس وشرح العلل " [١٤].

ومضى على هديه عيسى بن عمر يلتزم القياس ، ويعممه إلى أن وصل الأمر إلى سيبويه والخليل ، فبسطا النحو ، ومدا أطنابه ، وفتقا معانيه ، حتى بلغا أقصى حدوده ، وأنتهى إلى ابعد غاياته ، وأكتملت صورته التى ثبتت على الزمن ، وتمسك النحاة بالقواعد التى وضعوها نتيجة للقياس تمسكاً شديداً ، ولايصح الخروج عليها.

وقد خطأوا كل من إنحرف فى التعبير عنها ، وظل الولوع بالقياس سمة للمشتغلين بالنحو ، ووقعوا فى صراع عنيف مع الشعراء.

وكان النحويون يرون أن هذه الصناعة التى برعوا فيها ليس من حق غيرهم أن ينافسهم فى ميدانها ، ويستوى فى ذلك نحاة البصرة والكوفة ، وإن كان الكوفيون أقل إمعاناً فى القياس من البصريين ، لأنهم توسعوا فى رواية الأشعار ، وعبارات اللغة من جميع العرب بدويهم وحضريهم .

وإليك بعض الشواهد التى تدل على مدى إلتزام النحاة بالقياس ، وتخطئة الشعراء عندما يرد فى أشعارهم ما يخالف القواعد القياسية :

١ـ كان عبد الله بن أبى إسحق كثير التعرض للفرزدق ، لما كان يورده فى أشعاره من بعض الشواذ النحوية ، ويذكر الرواة أنه حين سمعه ينشد قوله فى مديحه لبعض بنى مروان :

وعض زمانٍ يابن مروان لم يدع
من المال إلا مُسْحتاً أو مُجلف [١٥]

فقال له : علي أي شيء رفعت [مجلف]؟ فقال : علي ما يسؤك وينؤك ، علينا أن نقول ، وعليكم أن تتأولوا ، وكان إبن أبى اسحق يرى أن المعطوف علي المنصوب منصوب ، لأن القياس النحوى يوجب ذلك .

ويظهر أن الفرزدق قصد إلي الاستئناف حتي لا يحدث في البيت إقواء ، يخالف به حركة الروي في القصيدة.

٢- سمع أبن أبى اسحق الفرزدق أيضاً يصف رحلته إلي الشام ، ولما وصل إلي قولة :

مستقبلين شمال الشام تضربنا
بحاصب كنديف القطن منثور
على عمائمنا يلقى وأرحلنا
على نواحف تزجى مخها ريرِ [١٦]

قال له : [إنما هى رير] مشيراً بذلك إلى قياس النحو ، لأنه خبر للمبتدأ قبله.

وكانت مراجعة إبن أبى إسحق المستمرة تغضبه ، فهجاه بقصيدة منها :

فلو كان عبد الله مولى هجوته
ولكن عبد الله مولى موالياً [١٧]

وما كاد يسمعه منه حتى قال له : " أخطأت أخطأت إنما هو مولى موال" ، يريد أنه أخطأ فى إجرائه كلمة [موال] المضافة مجرى الممنوع من الصرف ، فجرها بالفتحة ، وكان ينبغى أن يحذف الياء قياساً على ما نطقت به العرب فى مثل : جوار وغواش ، وقوله تعالى : " والفجر وليال عشر" [١٨] إذ يحذفون الياء فى الرفع والجر ، والإتيان بتنوين العوض.

وواضح من كل هذه المحاورات بينه وبين الفرزدق مدى إحتكامه للقياس ، وما ينبغى للقاعدة من الإطراد ، حيث لايجوز للشاعر مهما كان فصيحاً أن يخرج عليها.

٣- كان عيسى بن عمر مثل أستاذه إبن أبى إسحق يطعن على العرب الفصحاء ، إذا خالفوا القياس وكان يصعد فى هذا الطعن حتى العصر الجاهلى ، ومن ذلك تخطئته النابغة فى قوله:

فَبِتُّ كَأَنِّى سَاوَرَتْنِى ضَئِيلَةٌ
مِنَ الرُّقْشِ فى أنيابها السمُّ ناقعُ [١٩]

حيث جعل القافية مرفوعة ، وحقها أن تنصب على الحال ، لأن المبتدأ قبلها تقدمه الخبر ، وهو الجار والمجرور. و [ناقع] بالرفع خبر [للسم] مع إلغاء الجار والمجرور وجعله إبن الطراوة صفة للسم [٢٠] ، وعليه تكون النكرة وقعت صفة للمعرفة ، وإشترط لذلك أن يكون الوصف خاصاً لا يوصف به إلا ذلك الموصوف ومنع ذلك البصريون.

إلى غير ذلك من الشواهد التى تدل على مدى إلتزام النحاة بالقياس ، ووعهم به حتى قال إبن جنى: " مسألة واحدة من القياس أنبل وأنبه من كتاب لغة عند عيون الناس " [٢١].

وهكذا يتبين لنا مدى ماوصل إليه شأن القياس عند النحويين وإهتمامهم به ، حتى حاولوا خلق أسباب يواجهون بها سماعا قد يتعارض مع قياسهم. وكان من نتيجة ذلك القول بالتوهم فى النواحى الإعرابية .

ظاهرة التوهم فى الدراسات النحوية والصرفية

من العرض الموجز السابق تبينت لنا المكانة التي احتلها القياس، والحفاوة التي نالتها قواعد النحويين التي قعدوها، حتي حاولوا أن يفرضوها علي الجو الأدبي ، كما حاولو خلق أسباب يواجهون بها بعض السماع الذي قد يتعارض مع قواعدهم ، وذلك من أجل تحقيق الأنسجام بين بعض المسموعات التي لاريب في صحتها ، وبين القواعد التى وضعوها.

وكان من نتيجة ذلك القول [بالتوهم] في النواحي الإعرابيه والصرفيه لمواجهة كثير من النصوص ، ومنها القرآن الكريم.

وقبل أن نبدأ بتوضيح ذلك علينا أن نعرف ما المراد بلفظ التوهم لغة واصطلاحا.

فمن ناحية معناه الغوى : جاء في القاموس : الوهم من خطرات القلب، والجمع أوهام ، ووهم في الحساب كوجل : غلط ، وأوهم كذا في الحساب : أسقط.

وفي لسان العرب : الوهم من خطرات القلب ، وتوهم الشئ : تخيله وتمثله ، كان فى الوجود أو لم يكن ، وقال : توهمت الشيء وتفرسته وتوسمته وتبينته بمعني واحد.

قال زهير في معني التوهم : فلأياً عرفت الدار بعد توهمِ.
ويقال وهمت فى كذا وكذا أى : غلطت . وفي الحديث: أنه سجد للوَهَم وهو جالس ،أي للغلط.

و في المعجم الوسيط : توهم الشيء : تخيله وتمثله ، كان في الوجود أم لم يكن ؛ وتوهم الخير فيه : توسمه وتفرسه [٣٣].

إذا تأملنا هذة المعني التي أوردتها المعاجم في معني التوهم ، نجد أنها تدور في التخيل المتعلق لأمور غير موجودة ، يبني عليها الإنسان تصرف معين ، فإن صح توهمه انتهي الي تبين ومعرفة ، وإذا لم يصح انتهي الي الغلط والسهو .

ومن ناحية معناه الاصطلاحي عند النحاة يجب انه لا يخرج عن التفسير لبعض الظواهر اللغوية التي تعجز اقيسة النحويين عن استيعابها ، وإخضاعها لقواعدهم التي وضعوها .

مَنْ أول النحاة الذين قالوا بهذا المصطلح وعالجوا به السماع؟

ابن هشام هو الذي قنن منهج التوهم ، ووضع له شروطاً من خلال خبرته اللغوية ، وإستيعابه للآراء الكثيرة والمتنوعه للجمهرة من علماء النحو ، وتوفر على توضيح ذلك في باب العطف كما سيأتى قريبا .

ولكن سيبويه في الكتاب هو أول النحاة الذين قالوا بهذا المصطلح ، وعالج به كثيرا من النصوص المسموعة ، فقد تناوله في كثير من المواضع ، ونسب القول في بعضها للخليل بن أحمد ، مما يجدر بنا أن نقول: إن الخليل سبق إلي القول بظاهرة التوهم ، وسار سيبويه علي هذا المنهج من بعده.

و من ذلك ما جاء في الكتاب [٢٣] ، قال سيبويه: "وسألت الخليل عن قوله عز وجل "لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصدق وأكن من الصالحين" [٢٤] فقال هذا كقول زهير:

بَدَا لِي أنّي لستُ مُدْرِكَ ما مَضَى
ولا سابقٍ شيئا إذا كان جَائيَا

فإنما جروا هذا ، لأن الأول قد يدخله الباء ، فجاؤا بالثاني وكأنهم قد أثبتوا في الأول الباء ، فكذلك هذا لما كان الفعل الذي قبله قد يكون جزما ، ولا فاء فيه ، تكلموا بالثاني ، وكأنهم قد جزمو قبله ، فعلي هذا توهموا هذا.

نجد في سؤال سيبويه للخليل عن الآية الكريمة أنه فسر جزم الفعل [وأكن] بالتوهم بصريح اللفظ ، وكأنهم توهموا سقوط الفاء في الفعل [فأصدق] ، وبهذا يكون في موضع يمكن أن يجزم فيه [٢٥].
وهكذا نجد سيبويه قد عالج بظاهرة التوهم كثير من القضايا النحويه ، نذكر بعضها على سبيل المثال فيما يلي :

١- في نصب [صريف القعو] في بيت النابغة الذبياني:

مقذوفةٍ بدخيسِ النحضِ باذلُها
له صريفُ صريفَ القعوِ بالمَسَدِ[٢٦]

قال سيبويه : " فإنما انتصب هذا ، لأنك مررت به في حال تصويت ، ولم ترد أن تجعل الآخر صفة للأول ، ولا بدلا منه ، ولكنك لما قلت:له صوت، علم أنه قد كان ثَمَّ عمل ، فصار قولك: له صوت بمنزلة قولك: فإذا هو يصوت ، فحملت الثاني على المعنى.

وهذا شبيه فى فى النصب لا فى المعنى بقوله تبارك وتعالى : " وجاعلُ الليلِ سكناً والشمس والقمر حسباناً " لأنه حين قال : جاعلُ الليلِ ، فقد علم القارئ أنه على معنى جعل ، فصار : كأنه قال : وجعل الليل سكنا ، وحمل الثانى على المعنى.

فكذلك له صوت ، فكأنه قال : فإذا هو يصوت ، فحمله على المعنى فنصبه ، كأنه توهم بعد قوله له صوت : يصوت صوت " [٢٧].

ولكن الدراسة النحوية بعد سيبويه عدت هذا النوع من المصدر المقام مقام فعله ، فامتنع ذكر الفعل ، وجعلوا له ضابطا . وهو : [أن يكون فعلا علاجيا تشبيهيا ، بعد جمله مشتملة عليه ، وعلى صاحبه ، كمررت بزيد فإذا له صوت صوت حمار ، وبكاء بكاء ذات داهية] [٢٨].

٢- قال سيبويه : " ومما جاء على المعنى قول جرير :

جِئْنِي بمثلِ بني بدرٍ لقومهم
أو مِثْلَ أسرةِ منظورِ بن سيَّارِ [٢٩]

وقال كعب بن جعيل التغلبى :

أَعِنِّيَّ بِخَوَّادِ العِنَانِ تَخَالُهُ
إذا راحَ يَرْدِي بالمُدَجَّجِ أَحْرَدَا
وأَبْيَضَ مصقُولَ السِّطَامِ مهنَّدَا
وذا حَلَقٍ من نسج داودَ مُسْرَدَا [٣٠]

فحمله على المعنى ، كأنه قال : وأعطنى أبيض مصقول السطام ، وقال · هات مثل أسرة منظور بن سيار" [٣١]

نرى سيبويه فى البيت الأول راعى المعنى ، وتوهم وجود الفعل [هات] ليكون [مثل] مفعولا لها.

وفى الشاهد الثانى نرى قوله : [أبيض] بالفتح ، مستقيم مع القواعد النحوية ، لأنه ممنوع من الصرف للوصفية ووزن الفعل ، ومجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة. لكن الذى جعلنا نقول : إن فتحته فتحة نصب ، هو أنه عطف عليه قوله : [وذا حلق] بالنصب.

ومن هنا حمله سيبويه على المعنى وقدر فعلا محذوفا ، وقال · وأعطني أبيض ، حملا على معنى أعنى ، بتأويلها بمعنى أعطنى وناولنى ، كأنه قال : أعطنى خوار العنان وأبيض.

٣- قال سيبويه : " وسألت الخليل عن قول الأعشي :

إن تركبوا فركوبُ الخيلِ عادتنا
أو تنزلون فإنا معشر نزل

فقال الكلام ههنا على قولك : يكون كذا أو يكون كذا ، لما كان موضعها لو قال فيه : أتركبون لم ينقض المعنى ، صار بمنزلة قولك : ولا سابقٍ شيئا . وأما يونس فقال : أرفعه على الإبتداء ، كأنه قال : أو أنتم نازلون ... وقول يونس أسهل ، وأما الخليل فجعله بمنزلة قول زهير :

بَدَا لِي انى لستُ مدركَ ما مضى
ولا سابقٍ شيئا إذا كان جَائِيَا " [٣٢].

نجد سيبويه هنا قد ذكر مذهب الخليل ، وهو أن [تنزلون] بالرفع عطفا على معنى إن تركبوا ، وهو المسمى عطف التوهم ، لأن معناه أتركبون فذاك عادتنا أو تنزلون في معظم الحرب ، فنحن معروفون بذلك. وذكر مذهب يونس على القطع ، والتقدير عنده : أو أنتم نازلون ، ولكنه رجح مذهب يونس ، حيث قال : " والاشراك على هذا التوهم بعيد كبعد ولاسابق شيئا " [٣٣].

٤- قال سيبويه : " واعلم أن ناسا من العرب يغلطون فيقولون : إنهم أجمعون ذاهبون ، وإنك وزيدٌ ذاهبان ، وذلك أن معناه الابتداء ، فيرى أنه قال : هم ، كما قال :

ولا سابق شيئا إذا كان جائيا " [٣٤]

وفي هذا النص نجد سيبويه أتى فيه بتوكيد مرفوع لمؤكد منصوب ، وعطف بالرفع على إسم إن ، ولكنه إستبدل بتعبير الوهم تعبير الغلط ، وبرغم تفسير النحاة لعبارة سيبويه ، فهو أمر يدعو لوقفة ، إذ كيف يغلط العرب ونحن نبني القواعد على المسموع منهم.

٥- في موضع نصب المضارع بعد الفاء بأن مضمرة ، وأن المنصوب لا يدخل في حيز النفي ، ولذلك إقتضى الأمر أن نقدر [أن] مضمرة ، وأن نجعل الفعل المنفي بمنزلة الاسم - يبين سيبويه هذا الموضوع بقوله : " تقول لا تأتيني فتحدثني ولم ترد أن تدخل الآخر فيما دخل فيه الأول ، فتقول : لا تأتيني ولا تحدثني ، ولكنك لما حولت

المعنى عن ذلك تحول إلى الاسم ، كأنك قلت : ليس يكون منك إتيان فحديث " [٣٥].

ثم يقول : " ونظير جعلهم لم آتك ولا آتيك ، وما أشبهه بمنزلة الاسم فى النيه ، حتى كأنهم قالوا : لم يكن إتيان - إنشاد بعض العرب قول الفرزدق :

مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة
ولاناعب إلا ببَيْنٍ غرابها [٣٦].

ومثله قول الفرزدق أيضا :

ومازرت سلمى أنْ تكون حبيبةً
إليَّ ولا دينٍ بها أنا طالبه [٣٧]

جره [أى كلمة دينٍ] لأنه صار كأنه قال : لِأنْ.

و مثله قول زهير :

بدا لى أنى لست مدرك ما مضى
ولا سابق شيا إذا كان جائيا[٣٨]

لما كان الأول تستعمل فيه الباء ، ولاتغير المعني ، وكانت مما يلزم الأول ، نووها في الحرف الآخر ، حتي كأنهم قد تكلمو بها في الأول "[٣٩].

نجد سيبويه في هذا الموضع يفسر نصب الفعل بأن مضمرة وجوبا بعد الفاء ، لأن الفعل لا يدخل في حيز النفي ، ولأجل هذا قدرت أن مضمرة ، وقدر مصدر متوهم من الفعل في الجملة السابقة.

وبذلك أدخل سيبويه ظاهرة التوهم في باب آخر من أبواب الدرس النحوي له صلة وثيقة بالعطف ، وأكد الأخذ بالتوهم هنا بالتنظير بقول الفرزدق وزهير.

والدروس النحويه سارت علي هذا المنهج بعد سيبويه ، قال ابن هشام:

" من العطف علي المعنى علي قول البصريين نحو: لألزمنك أو تقضيني حقي ، إذ النصب عندهم بإضمار أن ، وأن الفعل في تأويل مصدر معطوف علي مصدر متوهم ، أي ليكونن لزوم مني أو قضاء منك لحقي" [٤٠].

٦- نري سيبويه قد أدخل التوهم في الميدان الصرفي أيضا حيث قال: "وتقول مررت برجل أَعْوَرَ آباؤه ، كأنك تكلمت به علي حد أَعْوَرِينَ ، وإن لم يتكلم به ، كما توهموا في هَلْكَى ، وموتى ، ومرضى أنه فُعِلَ بهم ، فجاؤا به علي مثال : جَرْحَى وقتلى ، ولايقال : هُلِكَ ، ولا مُرِضَ ، ولا مُوِتَ" [٤١].

وتوضيح هذا أن من أبنية الكثرة في جمع التكسير صيغة فَعْلَي - بفتح أوله وسكون ثانيه - وأنه يجمع عليها ما دل علي آفة من [فعيل] وصفا للمفعول ، كجريح ، وأسير ، قتيل.

وحمل عليه ستة أوزان مما دل علي آفة ، وهى: [فعيل] وصفا لفاعل كمريض ، [وفَعِل] كزمن ، و[فاعل] كهالك ، و[فيعل] كميت ، و[أفعل] كأحمق ، و[فعلان] كسكران.

ويرى سيبويه أن هذة الأوزان الستة جمعت علي [فعلى] علي

علي توهم أنه فُعِل بها ، فألحقت في الجمع بفعيل وصفا لمفعول ، وجمعت علي فعلَى[٤٢].

٧- وهناك صورة أخرى من صور التوهم ، ذكرها سيبويه بعيدة عن ميدان العطف ، وإن كان النحاة بعده قد عدوها شاهدا علي حذف كان وحدها بدون [أن] المصدرية ، والتعويض بما.
وذلك قول الشاعر:

أزمان قومى والجماعةَ كالذى
لزم الرِّحَالة أَنْ تَمِيلَ مَمِيلاَ[٤٣]

نجد سيبويه قد ألحق هذا البيت بحديث التوهم ، حيث قال:
" ومن ثَمَّ قالوا : أزمان قومي والجماعة ، لأنه موضع يدخل فيه الفعل كثيرا، يقولون: أزمان كان وحين كان ، وهذا مشبه بقول صرمة الأنصارى:

بدا لى أنى لستُ مدركَ ما مضى
ولا سابقٍ شيئا إذا كان جائيا

فجعلوا الكلام علي شئ يقع هنا كثيرا.
ومثله قول الأحوص :

مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة
ولا ناعبٍ إلا ببَيْنٍ غرابها

فحملوه علي ليسوا بمصلحين ، واست بمدرك" [٤٤].

موقف العلماء من ظاهرة التوهم بعد الخليل وسيبويه

اتبع النحاة بعد الخليل وسيبويه هذا المنهج ، وهو الأخذ بهذة الظاهرة ، يعالجون بها بعض المسموع الذي يخالف المشهور من قواعدهم.

وإليك بعض النحاة الذين عالجوا بظاهرة التوهم بعض القضايا النحويه.

١- الزمخشرى :

في قولة تعالى : " كيف يهدي الله قوما كفروا بعد إيمانهم ، وشهدوا أن الرسول حق " [٤٥] .

يرى الزمخشرى أن [شهدوا] معطوف علي ما في إيمانهم من معنى الفعل ، فهو من قبيل عطف الفعل علي المصدر بتقدير [أن].

قال في الكشاف [٤٦] : " وشهدوا : يعطف على ما في إيمانهم من معنى الفعل ، لأن معناه : بعد أن أمنوا ، كقوله تعالى : " فأصدق وأكن " ، وقول الشاعر:

ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعبٍ ".

وفى قوله تعالى : " وأمرأته قائمة فبشرناها بإسحاق ومن وراء إسحاق يعقوب " [٤٧] . بفتح يعقوب .

قال فى الكشاف [٤٨] : " وقرئ يعقوب بالنصب ، كأنه قيل: ووهبنا لها إسحق ، ومن وراء إسحق يعقوب ، على طريقة قوله:

ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب ".

قال أبو حيان شارحاً كلام الزمخشرى : " يعني أنه عطف على التوهم ، والعطف على التوهم لا ينقاس . والأظهر أن ينتصب يعقوب بإضمار فعل تقديره: ومن وراء إسحق وهبنا يعقوب ، ودل عليه قوله: فبشرناها ، لأن البشارة فى معنى الهبة "[٤٩].

وفى قوله تعالى : " إذ الأغلال فى أعناقهم والسلاسل يسحبون"[٥٠].

يقول في الكشاف [٥١] : " والسلاسل يسحبون ، بجر السلاسل ، ووجهه أنه لو قيل : إذ أعناقهم فى الأغلال ، مكان قوله: إذ الأغلال فى أعناقهم ، لكان صحيحا مستقيما ، فلما كانتا عبارتين معتقبتين ، حمل قوله : [والسلاسل] على العبارة الأخرى ، ونظيره:

مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة
ولا ناعِبٍ إلا بِبَيْنٍ غرابهـــا

كأنه قيل : بمصلحين "

وهكذا في الآيات السابقة نرى أن الزمخشرى قد عالج هذه القراءات بمصطلح التوهم ، وإن كنا نلاحظ أن النحويين آثروا التعبير بمراعاة المعنى ، أو العطف على المعنى ، بدلاً من التوهم إذا كانوا بصدد النص القرآني.

٢- ابن يعيش

كان إبن يعيش من النحويين الذن استخدموا ظاهرة التوهم في معالجة كثير من النصوص ، ومن ذلك قول الهذلى:

عَلَى أَطْرِقَا باليات الخيا-
م إلا الثمام وإلا العِصِىّ [٥٢]

قال ابن يعيش [٥٣] : " قوله : إلاالثمام وإلا العصى : يروى الثمام بالرفع والنصب ، فمن نصب فلا إشكال فيه ، لأنه استثناء من موجب ، ومن رفع فبالا بتداء ، والخبر محذوف ، والتقدير : إلا الثمام وإلا العصى لم تَبْل.

ومن نصب الثمام ورفع العصى ، فإنه حمله على المعنى ، وذلك أنه لما قال : بليت إلا الثمام ، وكان معناه : بقى الثمام ، فعطف على هذا المعنى وتوهم اللفظ.

ومثله قول لآخر:

وعَضّ زمانٍ يا ابن مروان لم يدعْ
من المال إلا مُسْحَتاً أو مُجَلَّفُ

ألا ترى أنه رفع أو مجلف علي معنى : بقى من المال مسحت.
ونحو قوله:

غَداةَ أحلّتْ لابن أَصْرَمَ طعنةٌ
حُصَيْنٍ عَبيطاتِ السَّدائِفِ والخَمْرُ [٥٤]

وذلك أنه رفع الخمر على توهم رفع العبيطات ، لأنه إذا أحلتها طعنة ، فقد حلت هى ".

فى هذا النص نرى ابن يعيش قد عالج الرفع فى [العصى] فى البيت الأول على أساس العطف على رفع متوهم فى قوله : الثمام، وأيضا عالج الرفع فى [مجلف ، والخمر] فى البيتين الثانى والثالث على أساس العطف على رفع متوهم فى قوله : [مسحت وعبيطات].

٣- الفراء :

فى قوله تعالى : " يأيها الذين آمنوا لاتدخلوا بيوت النبى إلا أن يؤذن لكم إلى طعام غير ناظرين إناه ، ولكن إذا دعيتم فادخلوا ، فإذا طعمتم ، فانتشروا ، ولا مستأنسين لحديث "[٥٥].

يرى الفراء أن [مستأنسين] فى موضع خفض بالأتباع للناظرين ، ويجوز أن تكون فى موضع نصب على التوهم باتباعه بكلمة [غير] للفصل بينهما.

قال فى معانى القرآن [٥٦] : " ولو جعلت المستأنسين فى موضع نصب ، تتوهم أن تتبعه بغير ، لما أن حلت بينهما بكلام ، وكذلك كل معني احتمل وجهين ، ثم فرقت بينهما بكلام ، جاز أن يكون الآخر معربا بخلاف الأول.

من ذلك قولك : ما أنت بمحسن إلى من أحسن إليك ولا مجملا ، تنصب المجمل و تخفضه ، الخفض على إتباعه المحسن ، والنصب أن تتوهم أنك قلت :ما أنت محسناً.

وأنشدفى بعض العرب :

ولستُ بذى نيربٍ فى الصديق
ومَنّاعِ خيرٍ وسبّابها
ولا من إذا كان فى جانبٍ
أضاع العشيرة واغتابها [٥٧]

وأنشدنى أبو القمقام :

أجِدّكَ لستَ الدهرَ رائى رامةٍ
ولا عاقلٍ إلا وأنت جَنيبُ [٥٨]

فقال الفراء بنصب [مناع] فى البيت الأول على توهم سقوط حرف الجر من خبر ليس ،
وإنه قال :[ولست ذا نيرب] .

ويرى أن [عاقل] فى البيت الثانى بالجر على توهم دخول الباء فى خبر ليس .

٤- أبو على الفارسى :

قال تعالى : " إنه يتقى ويصبر ، فإن الله لا يضيع أجر المحسنين " [٥٩] ، على قراءة قنبل بإثبات الياء فى [يتقى] و جزم [يصبر] .

زعم الفارسى أن [مَنْ] موصولة ، ولهذا ثبتت الياء فى يتقى ، وأنها ضمنت معنى الشرط ، ولذلك دخلت الفاء فى الخبر ، والموصول يشبه الشرط فى العموم والإبهام ، وإنما جزم [يصبر] على توهم معنى [مَنْ] [٦٠] .

وقال أبو حيان : " وقيل : يتقى مرفوع ، ومن موصول بمعنى الذي ، وعطف عليه مجزوم ، وهو : ويصبر ، وذلك على التوهم ، كأنه توهم أن من شرطية ، ويتقى مجزوم "[٦١].

٥- ابن هشام :

ذكرنا من قبل أن ابن هشام هو الذى قنن منهج التوهم ، ووضع له شروطا من خلال خبرته اللغوية ، واستيعابه للآراء الكثيرة ، والمتنوعة للجمهرة من علماء النحو ، فقد أضاف إلى ظاهرة التوهم إنواعاً من التصنيف والتقعيد ، أعطاها صفة المنهج المتكامل .

ففى حديثه عن أقسام العطف ، ذكر قسما خاصا للعطف على التوهم ، ووضع له شروطاً تميزه وتبينه عن باقى الأقسام .

قال فى المغنى [٦٢] : " والثالث :العطف على التوهم نحو :ليس زيد قائماً ولا قاعد ، بالخفض على توهم دخول الباء فى الخبر ، وشرط جوازه : صحة دخول ذلك العامل المتوهم وشرط حسنه : كثرة دخوله هناك ، ولهذا حسن قول زهير :

بدا لى انى لست مدرك ما مضى
ولا سابق شيئا إذا كان جائيا

وقول الآخر :

ما الحازمُ الشهمُ مِقداماً ولا بطِلِ
إن لم يكن للهوى بالحق غلابا

ولم يحسن قول الآخر :

وما كنتَ ذا نَيْرَبٍ فيهمُ
ولا مُنْمِشٍ مُنْمِلِ

لعلة دخول الباء على خبر كان ، بخلاف خبرى ليس وما.
والنيرب : النميمة . والمنمل : الكثير النميمة . والمنمش : المفسد ذات البين .

وكما وقع هذا العطف فى المجرور ، وقع فى أخيه المجزوم ووقع أيضا فى المرفوع إسما ، وفى المنصوب إسما وفعلا ، وفى المركبات"

يبدوا لنا من نهاية النص أن إبن هشام بين جوانب هذه الظاهرة ، وأنها لم تقتصر على حالة إعرابية واحدة ، بل وقعت فى كل أنواع الإعراب : المرفوع ، والمنصوب ، والمجزوم ، والمجرور ، وأورد أمثلة وشواهد لكل حالة إعرابية ذكرها ، وعالجها بظاهرة التوهم.

وسوف نذكر بعض هذه الشواهد :

فقد ذكر للمنصوب إسما قوله تعالى : " إنا زينا السماء الدنيا بزينة الكواكب وحفظاً من كل شيطان مارد " [٦٣]

حيث قال [٦٤] : " وقال بعضهم فى قوله تعالى : " وحفظا من كل شيطان مارد " إنه عطف على معنى " إنا زينا السماء الدنيا " والتقدير: إنا خلقنا الكواكب فى السماء الدنيا زينة للسماء وحفظا ، كما قال تعالى: " ولقد زينا السماء الدنيا بمصابيح وجعلناها رجوما" [٦٥]

ثم بين إبن هشام أنه يحتمل وجهاً آخر غير العطف على المعنى ، وهو أن يكون مفعولا لأجله ، أو مفعولا مطلقا ، وعليهما فالعامل محذوف ، أى : وحفظا من كل شيطان زيناها بالكواكب ، أو وحفظناها حفظا.

وذكر أيضا رأى الزمخشرى فى قوله تعالى : " فبشرناها بإسحق ، ومن وراء اسحق يعقوب " ، وقد تقدمت الآية بما فيها من آراء.

وأما المنصوب فعلا فكقراءة بعضهم : " ودوا لو تدهن فيدهنوا " [٦٦] ، حملا على معنى : ودوا أن تدهن [٦٧].

ومن المنصوب فعلا أيضا ما جاء فى قراءة حفص : " لعلى أبلغ الأسباب ، أسباب السموات فأطلع إلى اله موسى " [٦٨] ، بنصب [فأطلع] حيث قال ابن هشام : " إنه عطف على معنى لعلى أبلغ ، وهو : لعلى أن أبلغ ، فإن خبر لعل يقترن بأن كثيرا " [٦٩].

وذكر شاهداً للمجزوم قوله تعالى : " فأصدق وأكن من الصالحين " ، وقوله تعالى : "إنه من يتقى ويصبر فإن الله لا يضيع أجر المحسنين " ، وقد سبقت الإشارة إليهما ، الأولى فى سؤال سيبويه للخليل عنها ، والثانية فى رأى أبى على الفرسى على قراءة قنبل ، بإثبات الياء فى يتقى وجزم يصبر [٧٠].

وذكر للمرفوع شاهدا ، وهو ما نقله عن سيبويه من قوله فى الكتاب : " واعلم أن ناسا من العرب يغلطون فيقولون : إنهم أجمعون ذاهبون ، وإنك وزيد ذاهبان . . . الخ ".

وقد سبقت الإشارة إليه أيضا [٧١]
ثم تحدث عن العطف على المعنى فى المركبات ، فقال : "وأما فى المركبات ، فقد قيل فى قوله تعالى " ومن آياته أن يرسل الرياح مبشرات وليذيقكم " [٧٢] ، إنه على تقدير ليبشركم وليذيقكم ، ويحتمل أن التقدير : وليذيقكم وليكون كذا وكذا أرسلها.

وقيل فى قوله تعالى : " أو كالذى مر على قرية " [٧٣] ، إنه على أرأيت كالذى حاج ، أو كالذى مر ، ويجوز أن يكون على إضمار فعل ، أى : أو أرأيت مثل الذي ، فحذف لدلالة "ألم تر إلى الذى حاج " عليه ، لأن كليهما تعجب .

وهذا التأويل هنا ، وفيما تقدم أولى ، لأن إضمار الفعل لدلالة المعنى عليه أسهل من العطف على المعنى " [٧٤].

ورجح الزمخشرى تقدير الفعل أيضا فى الآية ، حيث قال: "أو كالذى ، معناه أو أرأيت مثل الذى مر ، فحذف لدلالة ألم تر عليه" [٧٥]. وبه قال العكبرى [٧٦].

ونجد ابن هشام الذى توسع في ظاهرة التوهم ، أو العطف على المعنى قد تردد هنا فى الآية السابقة ، فيرى أن إضمار الفعل أسهل من العطف على المعنى لأنه من الأمور المعروفة ، والقواعد العامة التى أجازها النحويون.

٦- أبو البقاء العكبرى :

يعتبر العكبرى من العلماء الذين عالجوا بظاهرة التوهم ، أو العطف على المعنى كثيراً من النصوص. ففى قوله تعالى: "فعسى الله أن يأتى بالفتح أو أمر من عنده ، فيصبحوا على ما أسروا فى أنفسهم نادمين ، ويقول الذين آمنوا . . . " [٧٧].

علي قراءة نصب [يقول] - وجه العكبرى هذه القراءة على - أنه معطوف على [أن يأتى] حملا على المعنى ، لأن معنى عسى الله أن يأتى ، وعسى أن يأتى الله واحد ، ولا يجوز أن يكون معطوفا على لفظ [أن يأتى] ، لأنه خبر عسى ، والمعطوف عليه فى حكمه ، فيفتقر إلى ضمير يرجع ألى اسم عسى ، ولاضمير فى قوله : [ويقول الذين آمنوا].

فيصير كقولك : عسى الله أن يقول الذين آمنوا ، وهذا لايصح. وأجاز العكبرى وجها آخر ، وهو أن يعطف على لفظ [يأتى] ، وهو خبر ويقدر مع المعطوف ضمير محذوف تقديره : ويقول الذين آمنوا به [٧٨].

وفى قوله تعالى : " وكم أهلكنا من قرن هم أشد منهم بطشا ، فنقبوا فى البلاد هل من محيص " [٧٩]. قال العكبرى : " ودخلت الفاء فى [فنقبوا] عطفا علي المعنى ، أى : بطشوا فنقبوا " [٨٠].

وهكذا رأينا أن النحاة عالجوا بظاهرة التوهم كثيرا من الأبواب النحوية كالعطف ، وبعض مسائل من نواصب المضارع ، والتوكيد فى قول سيبويه " إنهم أجمعون ذاهبون " ، وبعض المسائل الصرفية من جمع التكسير ،

وبعض أساليب الشرط فى توجيه الفارسى لقوله تعالى : " إنه من يتقى ويصبر ، فإن الله لايضيع " ، وبعض المسائل من المفعول المطلق كما فى توجيه سيبويه لبعض الأبيات السابقة.

على أن أكثر الأبواب التى عولجت بهذا المنهج : هو باب العطف.

الخفض الجوار ظاهرة نحوية لها صلة بالتوهم

الخفض على الجوار أو الجر بالمجاورة من الظواهر الإعرابية التى لجأ النحاة إليها أيضا من أجل تحقيق الانسجام بين بعض المسموعات التى لا شك فى صحتها ، وبين القواعد التى وضعوها.

وإذا كان سيبويه أول النحاة الذين قالوا بظاهرة التوهم ، فهو أيضا أول من قال بالجر للمجاورة ، ولكن حديثه عنه يكاد يكون موجزا غير واضح.

فقد جاء فى الكتاب : " ومما جرى نعتا على غير وجه الكلام : هذا جحر ضب خرب ، فالوجه : الرفع ، وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم ، وهو القياس ، لأن الخرب نعت الجحر ، والجحر رفع ، ولكن بعض العرب يجره ، وليس بنعت للضب ، ولكنه نعت للذى أضيف إلى الضب ، فجره ، لأنه نكرة كالضب ، ولأنه فى موضع يقع فيه نعت الضب ، ولأنه صار هو والضب بمنزلة اسم واحد. . . "[٨١].

وقال فى باب آخر : " وقد حملهم قرب الجوار على أن جروا : هذا جحر ضبّ خرب ، ونحوه "[٨٢].

ولكن ابن جنى يعتبر أكثر النحويين استقصاء وتقعيداً لمسألة الجوار عموما ، وذلك فى مصنفاته المختلفه ، فلقد أفرد لها أبوابا فى بعض كتبه.[٨٣]

وقد وقعت مسائل الخفض على الجوار فى القرآن الكريم متعددة ، فى النعت والعطف ، وغيرهما ، وسوف أذكر آية واحدة كنموذج لهذه

الظاهرة التى لجأ إليها النحاة ، مع بيان اختلافهم فى تأييدها أو معارضتها ، أما الحمل على الجوار عموما ، فقد أفردته ببحث مستقل.

قال تعالى : " يأيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق ، وامسحوا برؤسكم وأرجلكم إلى الكعبين ".[٨٤].

قرء بنصب [أرجلكم] وهذه لاشاهد فيها ، وقرء : بالجر ، وأولها العلماء على أربعة أوجه:

الوجه الأول :

أن يكون الخفض على الجوار ، قال بذلك بعض العلماء منهم أبو البقاء العكبرى ، قال فى التبيان : " ويقرأ بالجر، وهو مشهور أيضا كشهرة النصب ، وفيه وجهان : أحدهما : أنها معطوفة على الرؤس فى الإعراب ، والحكم مختلف ، فالرؤس ممسوحة ، والإرجل مغسولة ، وهو الإعراب الذى يقال : هو على الجوار ، وليس بممتنع أن يقع فى القرآن لكثرته " [٨٥].

وأبو البركات الأنبارى فى البيان [٨٦] : " وقيل : هو مجرور على الجوار ، كقولهم : جحر ضب خرب ، وهو قليل فى كلامهم ".

وأبو عبيده فى مجاز القرآن [٨٧] : " وامسحوا برؤسكم وأرجلكم ، مجرور بالمجرورة التى قبلها ، وهى مشتركة بالكلام الأول من المغسول ، والعرب قد تفعل هذا بالجوار ، والمعنى على الأول ،

فكأن موضعه : واغسلوا أرجلكم ".

وممن حمل الآية على الجوار : الشهاب ولكنه شرط لحسنه الايلبس ، وأن يتضمن نكتة. قال فى حاشيتهه : " لكن شرط حسنه عدم الإلباس ، مع تضمنة نكتة ، وهو ههنا ليس كذلك لأن الغاية دلت على أنه ليس بمسموح ، إذ المسح لايغنى ، والنكتة فيه : الإشارة إلى تخفيفه حتى كأنه مسح "[٨٨].

وقد أنكر الحمل على الجوار فى هذه الآية بعض العلماء منهم: أبو جعفر النحاس ، قال : " وهذا القول غلط عظيم ، لأن الجوار لايجوز فى الكلام أن يقاس عليه ، وإنما هو غلط " [٨٩]

وأبو حيان قال فى البحر : " . . . ومن أوجب الغسل تأول أن الجر هو خفض على الجوار ، وهو تأويل ضعيف جدا ، ولم يرد إلا فى النعت ، حيث لايلبس ، على خلاف فيه ، قد قرر فى علم العربية " [٩٠].

وقال القيس : " وقال الأخفش وأبو عبيده : الخفض على الجوار ، والمعنى للغسل ، وهو بعيد لايحمل القرآن عليه " [٩١].

وقال ابن خالويه فى الحجة : " ولا حجة لمن ادعى أن الأرجل مخفوضة بالجوار ، لأن ذلك مستعمل فى نظم الشعر ، والقرآن لا يحمل على الضرورة " [٩٢].

وقال ابن هشام : "الخفض على الجوار لا يحسن فى المعطوف ، لأن حرف العطف حاجز بين الاسمين ومبطل للمجاورة"[٩٣].

الوجه الثانى :

أن يكون تنبيها على عدم الإسراف فى استعمال الماء ، قال بذلك

الزمخشرى فى الكشاف [٩٤] : " فإن قلت :فما تصنع بقراءة الجر ، ودخولها فى حكم المسح؟ قلت: الأرجل من بين الأعضاء الثلاثة المغسوله تغسل بصب الماء عليها ، فكانت مظنة للإسراف المذموم المنهى عنه ، فعطفت على الثالث الممسوح ، لالتمسح ، ولكن لينبه على وجوب الاقتصاد فى صب الماء عليها.

وقيل : [إلى الكعبين] فجئ بالغاية إماطة لظن ظان يحسبها ممسوحة ، لأن المسح لم تضرب له غاية فى الشريعة ".

ورد أبوحيان على الزمخشرى مضعفا له : " هذا التأويل ، وهو كما ترى فى غاية التلفيق ، وتعميمه فى الأحكام " [٩٥].

الوجه الثالث :

أن يكون مجرورا بحرف جر مقدر ، على أنه معمول لفعل مقدر أيضا ، قال بذلك العكبرى : " والوجه الثانى : أن يكون جر الأرجل بجار محذوف ، تقديره : وافعلوا بأرجلكم غسلا ، وحذف الجار ، وإبقاء الجر جائز " [٩٦].

وأرى أن فى هذا الرأى تكلفا ، لما فيه من حذف جملة فعلية ، وحذف حرف الجر ،وإبقاء عمله. قال أبوحيان : " وهذا تأويل فى غاية الضعف "[٩٧]

الوجه الرابع :

أن يكون معطوفا على رؤسكم فى اللفظ والمعنى ، على أن المراد بالمسح فى الأرجل : الغسل. قال أبو البركات الأنبارى : " ومنه يقال : تمسحت للصلاة ، أى توضأت. وقال أبو زيد الأنصارى - وكان من هذا الشأن بمكان - المسح ضعيف الغسل ، فبينت السنة أن المراد بالمسح فى الرجل هو الغسل "[٩٨].

موقف النحويين من الخفض على الجوار

اختلف النحويون فى مسألة الخفض عل الجوار ، وهل يقاس عليها؟ .

فابن جني وإن كان قد تحدث عن الجوار كثيرا في مؤلفاته المختلفة ، إلا أنه يعد ما جاء من مسألة الخفض على الجوار من باب حذف المضاف ، ففى قولهم : هذا جحر ضب خرب ، قال فى الخصائص [٩٩] : "أصله : هذا جحر ضب خرب جحره ، فيجرى خرب وصفا على ضب ، وإن كان فى الحقيقة للجحر ، كماتقول : مررت برجل قائم أبوه . . . فلما كان أصله كذلك حذف الجحر المضاف إلى الهاء ، وأقيمت الهاء مقامه ، فارتفعت ، لأن المضاف المحذوف كان مرفوعا ، فلما ارتفعت استتر الضمير المرفوع فى نفس خرب ، فجرى وصفا على ضب ، وإن كان الخراب للجحر لا للضب على تقدير حذف المضاف ، على ما أرينا" .

وبهذا الرأى قال السيرافى أيضا .

وضعفهما ابن هشام فى المغنى ، لأنه يلزم على هذا التأويل استتار الضمير مع جريان الصفة على غير من هوله ، وذلك لايجوز عند البصريين[١٠٠].

وأنكر الجر بالمجاورة كثير من النحاة :

منهم أبو جعفر النحاس ، حيث قال [١٠١] : " لايجوز أن يعرب شئ على الجوار فى كتاب الله عز وجل ، ولا فى شئ من الكلام ، وإنما الجوار غلط ، وإنما وقع فى شئ شاذ وهو قولهم : هذا جحر ضب خرب. والدليل على أنه غلط قول العرب فى التثنية : هذان جحرا ضب خربان ، وإنما هذا بمنزلة الإقواء ،

ولا يحمل شئ من كتاب الله عز وجل على هذا ، ولا يكون إلا بأفصح اللغات وأصحها ".

وفى قوله تعالى : " وامسحوا برؤسكم وأرجلكم " بالجر على الجوار قال أبو جعفر : " وهذا القول غلط عظيم ، لأن الجوار لا يجوز فى الكلام أن يقاس عليه ، وإنما هو غلط ونظيره الإقواء" [١٠٢]

وأنكر أبو البركات الأنبارى ، وأنه عنده من الشاذ الذى لا يقاس عليه ، قال [١٠٣] : " . . . لأن الحمل على الجوار من الشاذ الذى لا يعرج عليه . . . وقولهم : جحر ضب خرب ، محمول على الشذوذ الذى يقتصر فيه على السماع لقلته ، ولا يقاس عليه ، لأنه ليس كل ما حكى عنهم يقاس عليه ، ألا ترى أن اللحيانى حكى أن من العرب من يجزم بلن ، وينصب بلم ، إلى غير ذلك من الشواذ التى لا يلتفت إليها ، ولا يقاس عليها ، فكذلك ههنا ".

ومنهم القيسى ، وقد تقدم رأية فى آية الوضوء على أن الجر بالمجاورة بعيد لا يحمل القرآن عليه [١٠٤].

وممن أنكره فى القرآن أبو إسحاق الزجاج ، قال : [١٠٥] "وقال بعض أهل اللغة : هو جر على الجوار ، فأما الخفض على الجوار فلا يكون فى كلمات الله ".

أما أبوحيان ، فليس من أنصار الحمل على الجوار ، بل من الذين يرفضونه ، ويدعون إلى تنزيه كتاب الله منه ، ففى قوله تعالى : "وواعدناكم جانب الطور الأيمن "[١٠٦].

قال فى البحر [١٠٧] : " وقرئ [الأيمن] ، قال الزمخشرى : بالجر على الجوار ، نحو جحر ضب خرب انتهى. وهذا من الشذوذ والقلة ، بحيث ينبغى ألا تخرج القراءة عليه ".

وفى قوله تعالى [١٠٨] : " وكل أمر مستقر ".

قال فى البحر [١٠٩] : " وخرجه صاحب اللوامح على أنه خبر لكل ، فهو مرفوع فى الأصل ، لكنه جر للمجاورة ، وهذا ليس بجيد ، لأن الخفض على الجوار فى غاية الشذوذ ، ولأنه لم يعهد فى خبر المبتدأ ، إنما عهد فى الصفة على اختلاف النحاة فى وجوده ".

أما الذين أجازوا مسألة الخفض على الجوار ، فهم ليسوا بالقليل. منهم : أبو عبيدة ، قال فى مجاز القرآن [١١٠] : " يسئلونك عن الشهر الحرام ، فقتال فيه : مجرور بالجوار . . . ".

وقال أيضا [١١١] : " وامسحوا برؤسكم وأرجلكم ، مجرور بالمجرورة الذى قبلها ، وهى مشتركة بالكلام الأول من المفعول ، والعرب قد تفعل هذا بالجوار ".

ومنهم الأخفش ، قال فى معانى القرآن [١١٢] : " ويجوز الجر على الإتباع ، وهو فى المعنى : الغسل ، نحو : جحر ضب خرب".

والزمخشرى ، ففى قوله تعالى " وواعدناكم جانب الطور الأيمن" قال [١١٣] : " وقرئ : الأيمن ، بالجر على الجوار ، نحو جحر ضب خرب ".

وابن هشام ، فقد أجاز هذه المسألة فى غير باب العطف والبدل ،

قال فى المغنى [١١٤] : " القاعدة الثانية : أن الشئ يعطى حكم الشئ إذا جاوره " ، وذكر فى هذا الموضع شواهد من القرآن وكلام العرب.

وقال فى الشذور [١١٥] : " . . . الخفض على الجوار لا يحسن فى المعطوف ، لأن حرف العطف حاجز بين الإسمين ، ومبطل للمجاورة . نعم لايمتنع فى القياس الخفض على الجوار فى عطف البيان ، لأنه كالنعت والتوكيد فى مجاورة المتبوع ، وينبغى امتناعه فى البدل ، لأنه فى التقدير من جملة أخرى ، فهو محجوز تقديرا ".

أما أبو البقاء العكبرى ، فهو من مؤيدى هذه المسألة ، وقد ذكرنا من قبل أنه قال فى التبيان [١١٦] : " وليس بممتنع أن يقع فى القرآن لكثرته ، فقد جاء فى القرآن والشعر ".

وممن أجازه أيضا : الفراء فى معانيه [١١٧] ، والشهاب فى حاشيته [١١٨]. وهكذا لجأ النحاة إلى ظاهرة الجر بالمجاورة ، كما لجؤوا إلى غيرها من اجل أن تسير القاعدة على نمط واحد ، ويتحقق الانسجام بينهما وبين بعض المسموع من العرب.

خاتمة البحث

النحويون قالوا بظاهرة التوهم فى الإعراب ، وابن هشام أضاف إليها أنواعا من التصنيف والتقعيد ، أعطاها صفة المنهج المتكامل ، وأنها لم تقتصر على حالة إعرابية واحدة ، بل وقعت فى كل أنواع الإعراب ، حيث قال [١١٩] : " وكما وقع هذا العطف فى المجرور ، وقع فى أخيه المجزوم ، ووقع أيضا فى المرفوع اسما ، وفى المنصوب اسما وفعلا ، وفى المركبات ".

وأعود مرة أخرى إلى ما قاله الخليل لسيبويه عن الجزم فى قوله تعالى : " لولا أخرتنى إلى أجل قريب ، فأصدق وأكن من الصالحين".

وكانت إجابة الخليل بأن الآية تقاس على بيت زهير :

بدا لى أنى لستُ مدرك ما مضى
ولا سابقٍ شيئا إذا كان جائيا

لما كان الفعل الذى قبله قد يكون جزما ، ولا فاء فيه ، تكلموا بالثانى ، وكأنهم قد جزموا قبله ، فعلى هذا توهموا هذا [١٢٠]. أرى من الأفضل أن يكون التعبير : [فعلى هذا أولوا هذا] ، لأنها آية من القرآن الكريم ، لايتطرق إليها شك ولا وهم ، والنحاة لم يتوهموا ، ولكنهم أولوا ما ورد عن العرب.

والعربى : هو صاحب اللغة والمسيطر عليها ، والذى ينطقها بطبيعته وسجيته .

وتنساب كلماتها من لسانه كما ينساب الماء من بين منابع الصخور ، فلا وهم عنده فيما نطق به ، وخاصاً إذا كان الشاهد آية من القرآن الكريم.

وأعود أيضا إلى قول سيبويه [١٢١] : " وأعلم أن ناسا من العرب يغلطون ، فيقولون : إنهم أجمعون ذاهبون وإنك وزيد ذاهبان "

وأقول هل يخطئ العربى فى لغته ؟

نجد ابن مالك قد اعترض على ما قاله سيبويه ، حيث قال [١٢٢] : " بأنا متى جوزنا ذلك عليهم زالت الثقة بكلامهم ، وامتنع أن نثبت شيئا نادرا ، لإمكان أن يقال فى كل نادر : إن قائله غلط ".

ولكن ابن هشام يرد قول ابن مالك مدافعا عن سيبويه بقوله :" ومراده بالغلط ما عبر عنه غيره بالتوهم ، وذلك ظاهر من كلامه ، وتوهم ابن مالك أنه أراد بالغلط : الخطأ ، فاعترض عليه "[١٢٣].

وهنا نقول : إن التعبير بالتوهم فى بداية الأمر لم يكن لغير سيبويه ، واستخدم لفظ التوهم نفسه فى أكثر من موضع ، تقدم ذكرها ، فهو إذن يذكر اللفظ ، ويعنى مفهومه ، ولابد من إحترام مفاهيم الألفاظ .

فمعنى الخطأ : مجانبة الصواب . ومعنى التوهم : لون من التفسير لبعض الظواهر اللغوية . فمعناهما إذن مختلف

فإذا قلنا :إن فلانا يقصد بالخطأ التوهم ، تكون الألفاظ قد فقدت خصائصها فى الدلالة المحددة ، وفى هذا جناية على اللغة .

ومما يؤكد هذا قول إبن هشام نفسه فى موضع آخر من المغنى :
". . . العرب محميون من الخطأ فى الألفاظ دون المعانى"[١٢٤].

فكان لزاما عليه ألا يقر سيبويه فى أن العرب يخطئون ، ولو فسر بالتوهم ، وهذا ما قاله ابن مالك .

وفى نهاية البحث أرى أن ظاهرة التوهم منهج غير قياسى ، لمعالجة بعض المسموع من العرب من نصوص مخالفة للقياس ، فهو أمر يجب الفرار منه ما أمكن ، لما فيه من البعد ، والعدول عن الطريقة المستقيمة الواضحة إلى أخرى ملتوية .

وعلينا أن نقتصر على الأساليب التى لجأ فيها النحاة إلى القول بظاهرة التوهم ، دون التوسع فيها بالمحكاة والقياس ، إذ لا ضرورة تلجئنا إلى محاكاتها ، ولذلك نجد بعض النحاة قد أنكره ، لأنه بعيد من الحكمة .

قال أبو حيان :" ... العطف على التوهم لا ينقاس "
[١٢٥].

وفى قول الشاعر : بدا لى أنى لست مدرك ما مضى . . . البيت . . .

قال الأشمونى : " الخفض فى سابق على توهم وجود الباء فى مدرك ، ولم يجزه جماعة من النحاة " [١٢٦] .

وفى رأى الكسائى ، بأن أشياء جمع شىء مثل بيت وأبيات ،

أن السبب فى منعها من الصرف توهم مشابهتها بحمراء - قال الرضى معلقاً على رأيه :" وما ذهب إليه بعيد ، لأن منع الصرف بلا سبب غير موجود ، والحمل على التوهم - ما وجد محمل صحيح - بعيد من الحكمة "[١٢٧].

حتى ابن هشام الذى توسع فى ظاهرة التوهم ، أو العطف على المعنى ، نجده فى نهاية العطف على التوهم الذى ذكره : يرى أن إضمار الفعل أسهل من العطف على المعنى ، لأنه من الأمور المعروفة ، قال :" أو كالذى مر على قرية : إنه على معنى أرأيت كالذى حاج ، أو كالذى مر ، ويجوز أن يكون على إضمار فعل ، أى : أو أرأيت مثل الذى ، فحذف لدلالة ألم تر إلى الذى حاج ، عليه ، لأن كليهما تعجب.

وهذا التأويل هنا وفيما تقدم أولى ، لأن إضمار الفعل لدلالة المعنى عليه أسهل من العطف على المعنى "[١٢٨].

وما رأيته فى ظاهرة التوهم من الاقتصار على الأساليب التى فيها القول بالتوهم دون التوسع فيها بالمحاكاة والقياس - أراه أيضا فى الخفض على الجوار ، وأن نقف فيه على المسموع من كلام العرب.

فأئمة النحاة اتفقوا على أن الجر بالمجاورة ضعيف ، أو ضعيف جدا ، حتى الذين أجازوا هذه المسألة ، وأيدوها كانت لهم آراء مقابلة تضعفها.

فأبو البقاء العكبرى ، وإن قال : " وليس بممتنع أن يقع فى القرآن لكثرته ، فقد جاء فى القرآن والشعر "[١٢٩].

فقد قال أيضا :" ... لأن الجوار من مواضع الضرورة

والشذوذ ، ولا يحمل عليه ما وجدت عنه مندوحة "[١٣٠].

والشهاب قال فى حاشيته :" وأما القول بأنه خبرجر على الجوار ، فلا يليق ارتكابه من غير ضرورة تدعو إليه "[١٣١].

يشير إلى قوله تعالى :" وكل أمر مستقر "[١٣٢].

أما الذين أنكروه ، فقد رموه بالشذوذ ، قال أبو البركات الأنبارى :" وقولهم : حجر ضب خرب ، محمول على الشذوذ الذى يقتصر فيه على السماع لقلته ، ولا يقاس عليه ، لأنه ليس كل ما حكى عنهم يقاس عليه "[١٣٣].

ونسأل الله أن يوفقنا لخدمة كتابنا ولغتنا

والله الهادى إلى سواء السبيل

الهوامش

[١] انظر لسان العرب [ع ر ب].

[٢] سورة الواقعة آية ٣٧.

[٣] لسان العرب [ع ر ب].

[٤] المرجع السابق .

[٥] للاعراب معنى آخر مشهور بين المشتغلين بالعلوم العربية ، هو : التطبيق العام على القواعد النحوية المختلفة ، ببيان ما فى الكلام من فعل ، أو : فاعل ، أو : مبتدأ ، أو خبر . . الخ ، أو غير ذلك من أنواع الأسماء ، والأفعال ، والحروف ، وموقع كل منها فى جملته ، وبنائه أو إعرابه . . . أو غير ذلك.

[٦] سورة الإسراء من الآية ٧١ .

[٧] سورة المؤمنون من الآية ١ .

[٨] سورة القمر من الآية ٣ .

[٩] انظر البحر المحيط ١٧٤/٨ ، والكشاف ٣٦/٤ .

[١٠] شرح شذور الذهب ٣٤ .

[١١] سورة النساء من الآية ١٧٦.

[١٢] سورة مريم من الآية ٢٨ .

[١٣] سورة عبس من الآية ٣٧ .

[١٤] طبقات فحول الشعراء ص ١٤.

[١٥] المسحت : المستأصل . المجلف : الباقى منه بقية. انظر : طبقات فحول الشعراء ٢١ ، والمدارس النحوية ٢٣.

[١٦] الشمال: الريح . الحاصب : الريح التي تحمل الحصباء. الزواحف : الإبل العجفاء التى أعيت ، فجرت خفافها. تزجى : تساق. وير : ذائب. طبقات فحول الشعراء ١٧ ، المدارس النحوية ٢٤.

[١٧] كان أبى اسحق مولى آل الحضرمى ، وكانوا بدورهم موالى لبنى عبد شمس. الكتاب ٣/٣١٣ ، التصريح ٢/٢٢٩ ، الهمع ١/٣٦ اللسان [و ل ى].

[١٨] سورة الفجر آية ١ ، ٢ .

[١٩] " ساورتنى " : واثبتنى ، والأفعى لا تلدغ إلا وثبا . "الضئيلة" الدقيقة ، وإنما يدق جسمها عند الكبر فيشتد سمها. "الرقش" : جمع رقشاء ، وهى المنقطة بسواد . "الناقع" : الخالص. الكتاب ٢/٨٦ ، الأشمونى ٣/٦٠ ، المغنى ٢/٥٧١ ، شواهد المغنى ٢/٩٠٢ ، ديوانه١٦٤

[٢٠] الأشـــــمونى ٣/٦٠ .

[٢١] الخصـــــائص ٣/٨٨ .

[٢٢] القاموس المحيط ، ولسان العرب ، والمعجم الوسيط مادة " و هـ م ".

[٢٣] الكتاب ٣/١٠٠ ، ١٠١ .

[٢٤] المنـــــافقون آية ١٠ .

[٢٥] انظر فى الآية أيضا : البحر المحيط ٨/٢٧٥ ، والتبيان للعكبرى ٢/٢٦٢ ومعانى القرآن للفراء ٣/١٦٠ .

[٢٦] الشاعر يصف ناقة بالقوة والنشاط ، فيقول: كأنما قذفت باللحم لتراكمه عليها. "النحض" : اللحم ، ودخيسه: ما تداخل منه وتراكم. "البازل" : السن تخرج عند بزول الناقة فى التاسع من عمرها. "الصريف" : صوت الأنياب. "القعو" : ماتدور عليه البكرة إذا كان من خشب. "المسد" : الليف. انظر : الكتاب ١/٣٥٥ واللسان "د.خ.س ، ص ر ف ، ب ز ل ".

[٢٧] الكتاب ١/٣٥٦ .

[٢٨] انظر ضياء السالك على أوضح المسالك ٢/١٤٢.

[٢٩] يخاطب الفرزدق مفتخرا عليه بسادات قيس ، لأنهم أخواله. وأسرة الرجل : رهطه الأدنون ، لأنه يتقوى بهم من الأسر وهو الشد.

[٣٠] الخوار : الضعيف الين . ومعنى خوار العنان: فرس منقاد لين العنان .يردى : من الرديان ، وهو أن يضرب بيديه عند السير ضربا لمرحه. المدجج : لابس السلاح . الأحرد : الذى يميل بيديه لمرحه. السطام : حد السيف. المسرد : المتتابع النظم.

[٣١] الكتاب ١/ ١٧٠، ١٧١ .

[٣٢] المرجع السابق ٣/ ٥١ .

[٣٣] قال الشنتمرى : يعنى بُعْدٌ عطف أو تنزلون على توهم: أتركبون ، كبُعْدٌ عطف سابق على توهم : بمدرك ما مضى . المرجع السابق .

[٣٤] الكتاب ٢/ ١٥٥ .

[٣٥] المرجع السابق ٣/ ٢٨ .

[٣٦] مشائيم : جمع مشئوم . الناعب : المصوت ، وهو صوت الغربان. قال السيرافى : ذكر هذا البيت على طريق المثل ، وإن لم يكن لهم غراب ، كما يقال : فلان مشئوم الطائر.
وقال التبريزى : وصف القوم بالشؤم ، وأنه لايصلح على أيديهم أمر.
انظر شواهد المغنى ٢/ ٨٧١ .
وذكره سيبويه بجر " ناعب " على توهم الباء فى مصلحين.

[٣٧] يقول : لم أزرها لمحبة فيها ، ولا لدين أطالبها به ، وإنما زرتها لغير ذلك. "ولا دين" بالجر عطف على "أن تكون" ، لأنه فى تقدير : لأن تكون.

[٣٨] جر "سابق" على تقدير الباء الزائدة فى "مدرك" ، أى لست بمدرك ولاسابق.

[٣٩] الكتاب ٣/ ٢٨ ، ٢٩.

[٤٠] معنى اللبيب ٢/ ٥٠٨.

[٤١] الكتـــــاب ٢/٤٢.

[٤٢] يراجع ضياء السالك على أوضح المسالك ٤/١٩٦. والمقصود بالآفة : العاهة الطارئة ، من ألم وتوجع ، أوموت وهلاك ، أو عيب ونقص.

[٤٣] يصف الشاعر ماكان من اجتماع الكلمة قبل فتنة عثمان رضى الله عنه ، فشبه حال قومه فى تماسكهم وارتباطهم بالجماعة بحال راكب لزم الرحل خوفا من أن يميل ميالا.

[٤٤] الكتاب ١/٣٠٦ .

[٤٥] آل عمران آية ٨٦ .

[٤٦] الكشاف ١/٢٠٠، وخزانة الأدب ٤/١٥٩.

[٤٧] هـــــود آية ٧١ .

[٤٨] الكشاف ٢/٢٢٥ ، والمعنى ٢/٤٧٨.

[٤٩] البحر المحيط ٥/٢٤٤ ، ودراسات لأسلوب القرآن ٣/٣٨٥ من القسم الأول.

[٥٠] غافر آية "٧١" .

[٥١] الكشاف ٣/٣٧٨ .

[٥٢] " أطرقا " : علم على مكان ، وهو منقول. قال الأصمعى: سمى بقوله : أطرق ، أى : اسكت ، كأن ثالثة قال أحدهم لصاحبه: أطرقا ، أى اسكتا لنسمع ، فسمى المكان أطراقا. وموضع الجار والمجرور وباليات : حالان من كلمة الديار فى بيت سابق هو :

عرفت الديار كرَقْمِ الدِّوِىّ
يَزْبُرُها الكاتب الحِمْيَرِىّ.

والدِّوِىّ : جمع دواة ، وهى المحبرة . أنظر شرح المفصل ١/٣١ ، واللسان "دوا"

[٥٣] شرح المفصل ١/٣٢.

[٥٤] عبط الذبيحة : نحرها من غير داء ولاكسر ، وهى سمينة فتية. والسدانف : السنام. انظر اللسان [ع.ب.ط].

[٥٥] الأحزاب آيـــة ٥٣ .

[٥٦] معانى القرآن للفراء ٢/٣٤٧ .

[٥٧] فى اللسان " ن ر ب " : البيتان لعدى بن خزاعى. النيرب : الشر والنميمة ، والهاء فى سبابها : للعشيرة ، ونيرب الرجل : سعى ونم ، ونيرب الكلام : خلطه.

[٥٨] "رامة وعاقل" : موضعان فى بلاد العرب ، "جنيب" من معانيه الأسر.

[٥٩] يوسف آية ٩٠ .

[٦٠] انظر معنى اللبيب ٢/٤٧٨ .

[٦١] البحر المحيط ٥/٣٤٣ .

[٦٢] معنى اللبيب ٢/٤٧٦ ، ٤٧٧ .

[٦٣] الصفات آية ٦ ، ٧ .

[٦٤] مغنى اللبيب ٢/٤٧٩ .

[٦٥] الملك آية ٥ .

[٦٦] القلم آية ٩ .

[٦٧] مغنى اللبيب ٢/٤٧٩ .

[٦٨] غافر آية ٣٦ ، ٣٧ .

[٦٩] مغنى اللبيب ٢/٤٧٩ .

[٧٠] المرجع السابق ٢/٤٧٧ ، ٤٧٨ .

[٧١] الكتاب ٢/١٥٥ ، ومغنى اللبيب ٢/٤٧٨.

[٧٢] الروم آية ٤٦ .

[٧٣] البقرة آية ٢٥٨ ، ٢٥٩ .

[٧٤] معنى اللبيب ٢/٤٧٩ .

[٧٥] الكشاف ١/١٥٦ ، ويراجع البحر المحيط ٢/٢٩٠.

[٧٦] التبيان ١/١٠٨ .

[٧٧] المائدة ٥٢ ، ٥٣ .

[٧٨] التبيان ١/٢١٩ .

[٧٩] سورة ق آية ٣٦ .

[٨٠] التبيان ٢/٢٤٢ ، ودراسات لأسلوب القرآن - القسم الأول ٣/٥٣٩ .

[٨١] الكتاب ١/٤٣٦ .

[٨٢] المرجع السابق ١/٦٧ .

[٨٣] يراجع فى مسألة الجوار عند ابن جنى : الخصائص ١/١٩١، ١٩٢ ، ٣/٢١٨ وما بعدها ، المنصف ٢/٢ وما بعدها ، وسر صناعة الإعراب ١/٧٩ ، المحتسب ٢/٢٨٩ .

[٨٤] المائدة آية ٦ .

[٨٥] التبيان فى إعراب القرآن ١/٢٠٩ .

[٨٦] البيان فى غريب القرآن ١/٢٨٥ .

[٨٧] مجاز القرآن ١/١٥٥ .

[٨٨] حاشية الشهاب ٣/٢٢١ .

[٨٩] إعراب القرآن للنحاس ٢/٩ .

[٩٠] البحـــــــر ٣/٤٣٧ .

[٩١] مشكل إعراب القرآن ١/٢٢١ .

[٩٢] الحجة فى القراءات السبع ص ١٢٩ .

[٩٣] شذور الذهب ص ٣٣٢ .

[٩٤] الكشـــــاف ١/٣٢٦ .

[٩٥] البحر المحيط ٣/٤٣٨ .

[٩٦] التبيان فى إعراب القرآن ١/٢١٠ .

[٩٧] البحـــــــر ٣/٤٣٧ .

[٩٨] البيان فى غريب القرآن ١/٢٨٥ ، والإنصاف ٢/٦٠٩.

[٩٩] الخصـــــائص ١/١٩٢ .

[١٠٠] المغنى ٢/٦٨٤ ، القاعدة الثانية .

[١٠١] إعراب القرآن ١/٣٠٧ .

[١٠٢] المرجع السابق ٢/٩ .

[١٠٣] الإنصـــــاف ٢/٦١٥ .

[١٠٤] مشكل إعراب القرآن ١/٢٢١ .

[١٠٥] معانى القرآن وإعرابه ٢/١٦٧ .

[١٠٦] سورة طه آية ٨٠ .

[١٠٧] البحـــــر ٦/٢٦٥ .

[١٠٨] القمـــــر آية ٣ .

[١٠٩] البحـــــر ٨/١٧٤ .

[١١٠] مجاز القـــرآن ١/٧٢ .

[١١١] المرجع السابق ١/١٥٥ .

[١١٢] معانى القرآن للأخفش ٢/٤٦٦ .

[١١٣] الكشـــــاف ٢/٥٤٧ .

[١١٤] المغنى ٢/٦٨٢ .

[١١٥] شذور الذهب ص ٣٣٢ .

[١١٦] التبيان ١/٢٠٩ .

[١١٧] معانى القرآن للفراء ٢/٧٤٦ .

[١١٨] حاشية الشهاب على البيضاوى

٣/٣٣١، ٨/١٠١، ١٢١.

[١١٩] المغـــنى ٢/٤٧٧ .

[١٢٠] الكتـــاب ٣/١٠١ .

[١٢١] المرجع السابق ٢/١٥٥ .

[١٢٢] مغنى اللبيـــب ٢/٤٧٨ .

[١٢٣] المرجع السابق الجزء والصفحة .
[١٢٤] المرجع السابق ١/٣٠٤ .
[١٢٥] البحر المحيط ٥/٢٤٤ .
[١٢٦] شرح الأشمونى ٢/٢٣٥ .
[١٢٧] شرح الشافية ١/٣٠ .
[١٢٨] معنى اللبيب ٢/٤٧٩ .
[١٢٩] التبيان فى إعراب القرآن ١/٢٠٩ .
[١٣٠] المرجع السابق ١/٩٢ .
[١٣١] حاشية الشهاب ٨/١٠١ .
[١٣٢] سورة القمر آية ٣ .
[١٣٣] الإنصـــــاف ٢/٦١٥ .

مراجع البحث

١- القرآن الكريم.

٢- إعراب القرآن - لأبى جعفر النحاس - تحقيق زهير غازى - الطبعة الثانية - عالم الكتب ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

٣- الإنصاف فى مسائل الخلاف - لأبى البركات الأنبارى - تحقيق محى الدين عبد الحميد - دار إحياء التراث العربى - الطبعة الرابعة ١٣٨٠هـ-١٩٦١م.

٤- البحر المحيط - لأبى حيان - الطبعة الثانية - دار الفكر ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٥- البيان فى غريب إعراب القرآن - لأبى البركات الأنبارى - تحقيق طه عبد الحميد طه - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠م.

٦- التبيان فى إعراب القرآن - لأبى البقاء العكبرى - المكتبة التوفيقية - الطبعة الأولى - ١٣٩٩ هـ- ١٩٧٩م.

٧- التصريح على التوضيح - الشيخ خالد الأزهرى - دار إحياء الكتب العربية.

٨- حاشية الشهاب - المسماة : عناية القاضى وكفاية الراضى على تفسير البيضاوى - دار صادر بيروت.

٩- حاشية الصبان على شرح الأشمونى _ دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابى الحلبى وشركاه.

١٠- الحجة فى القراءات السبع - لابن خالويه - تحقيق عبد العال سالم - دار الشروق - الطبعة الثانية - ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧م.

١١- خزانة الأدب للبغدادى - تحقيق عبد السلام هارون - دار الكاتب العربى للطباعة والنشر - القاهرة ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م.

١٢- الخصائص - لابن جنى - تحقيق محمد على النجار - دار الهدى - بيروت - الطبعة الثانية.

١٣- دراسات لأسلوب القرآن - محمد عبد الخالق عضيمة - دار الحديث - القاهرة.

١٤- ديوان النابغة الذبيانى - تحقيق محمد الطاهر عاشور - الشركة التونسية للتوزيع.

١٥- سر صناعة الإعراب - لابن جنى - تحقيق حسن هنداوى - دار القلم - دمشق - الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م.

١٦- شرح الشافية - للرضى الاسترابازى - تحقيق محمد نور الحسن وزميليه - دار الكتب العلمية - بيروت لبنان ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥م.

١٧- شرح شذور الذهب - ابن هشام - الطبعة السابعة - مطبعة السعادة - تحقيق محى الدين عبد الحميد ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧م.

١٨- شرح شواهد المغني - السيوطي - منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت.

١٩- شرح المفصل - ابن يعيش - عالم الكتب - بيروت.

٢٠- ضياء السالك على أوضح المسالك - محمد النجار - ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

٢١- طبقات فحول الشعراء - ابن سلام - شرح محمود محمد شاكر - مطبعة المدني - القاهرة.

٢٢- القاموس المحيط - الفيروزبادي.

٢٣- كتاب سيبويه - تحقيق عبد السلام هارون - الهيئة المصرية العامة للكتاب.

٢٤- الكشاف - الزمخشري - دار المعرفة - بيروت لبنان.

٢٥- اللسان - ابن منظور.

٢٦- مجاز القرآن - أبو عبيدة معمر بن المثنى - تحقيق محمد فؤاد سركين - الطبعة - الثانية ١٤٠١هـ - ١٩٨١م - مؤسسة الرسالة بيروت.

٢٧- المحتسب - ابن جني- تحقيق على النجدي وعبد الفتاح شلبي - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩م.

٢٨- المدارس النحوية - شوقي ضيف - دار المعارف - مصر - الطبعة الثالثة ١٩٧٦م.

٢٩- مشكل إعراب القرآن - مكي بن أبي طالب القيسي - تحقيق ياسين محمد السواس - دار المأمون للتراث - دمشق - الطبعة الثانية.

٣- معاني القرآن - الأخفش - تحقيق عبد الأمير محمد الورد - عالم الكتب - الطبعة الأولى - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٣١- معاني القرآن - الفراء - عالم الكتب - الطبعة الثالثة - ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣م.

٣٢- معاني القرآن وإعرابه - الزجاج - شرح وتحقيق عبد الجليل شلبي - منشورات المكتبة العصرية - بيروت - صيدا.

٣٣- المعجم الوسيط - الطبعة الثانية - إخراج مجموعة من العلماء.

٣٤- مغني اللبيب - ابن هشام - تحقيق محمد محي الدين - دار الاتحاد العربي للطباعة.

٣٥- المنصف - ابن جني - تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين - مطبعة مصطفى الحلبي الطبعة الأولى - ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.

٣٦- همع الهوامع - السيوطي - دار المعرفة - بيروت.